**محاضرة المدخل للقانون.**

**القانون و السياسة**

**الإشكالية :**

**كيف يمكن للقانون أن يخدم السياسة بحيث يساهم في بناء إطار تحليلي مفيد لهما و كيف يمكن للسياسة من جهة مقابلة أن تخدم القانون ؟.**

**الإحاطة .**

يجب أن نتفق أولا أننا كمهتمين بالعلوم الإجتماعية و الإنسانية و كدارسين لها , نحن بصدد الحديث نظريا عن القانون و عن السياسة كعلم أو كعلمان منفصلان عن بعضهما البعض لكنه في اطار الوحدة العلمية و المعرفية نتحدث عنهما كحقلان للمعرفة يعتمدان إعتمادا متبادلا على بعضهما البعض ليكملا مجال أو نطاق البحث لديهما على مستوى , المفاهيم و المواضيع و المناهج ويستعيران من بعضهما البعض ما يكفي لسد حاجتهما من المصطلحات و الأدوات .

إن الظواهر القانونية سياسية والظواهر السياسية قانونية ويمثلان وحدة معرفية واحدة , ولا يمكن دراسة كل من القانون بمعزل عن تأثيرات السياسة و العكس , أو ليس البرلمان من يشرع للأمة و يقنن سياساتها العامة في مختلف القطاعات وهو سلطة سياسية (تشريعية ) تأصيلا منتخبة من الشعب لتمثيله وتلبية حاجياته من جهة و مراقبة السلطة التنفيذية (الحكومة) من جهة ثانية بما يحقق توازن السلطات وتحقيق الصالح العام, ثم أو ليس رئيس المجلس الدستوري أو المحكمة الدستورية (الدستور الجديد للجمهورية الجزائرية ) قاض و شخصية قانونية على رأس هيئة لها أدوار سياسية .

إن تداخل الحقيقة السياسية مع القانونية من طبيعة الأمور و لا يكون الفصل بينهما إلا فصلا منهجيا حيث لا يمكن للباحث تحييد هذه عن تلك في بناء تصور و فكرة و منهاج واضح , فكل علم قانونا كان أو سياسة هو في ادوات تحليله و في مفاهيمه و في نموه المنهجي و في دوره الوظيفي , مرتبط بالبيئة التي يظهر و بنمو فيها و بالتالي يؤثر و يتأثر بها في إطار جدلي , حيث تقدم له ما يحتاجه من معطيات و أدوات تحليل و يعطيها بالمقابل اجوبة على مختلف المتغيرات و الإشكاليات المحيطة بها , فتكون النتيجة تفاعلا إيجابيا يخدم في نهاية المطاف المعرفة ليس تنظيرا فقط بل واقعا أيضا .

**النتيجة :**

حيثما وجد القانون او كانت القاعدة القانونية حاضرة كانت السياسة موجودة و العكس وهذه الحقيقة نلمسها أكاديميا في التحليل و الدراسة العلمية و سلوكيا في نشاط المؤسسات و النخب على مستوى الدول والمنظمات ذات الصلة .

العلاقة بينهما علاقة تفاعل و تكامل و علاقة ضرورة علمية يفرضها الواقع و العقل .